العراق اليوم
تمت للعراق دائما وأبدا
AL iraq alyoum
صاحب الامتياز
رئيس التحرير
د. إسراء شاكر
رئيس التحرير التنفيذي
مسار عبد المحسن راضي

رئيس ديوان الوقف الشيعي يعلن التوصل لحلولٍ نهائية بشأن مصير طلبة الامتحانات الخارجية

العراق اليوم منى خضير عباس

أعلن رئيس ديوان الوقف الشيعي – علاء الموسوي " توصل اللجنة المكلّفة بإعادة النظر في الامتحانات الخارجية التي نظّمها الوقفين الشيعي والسني، لحلولٍ نهائية، تتضمنُ معالجات قانونية للمشاكل التي أثيرت، بشأن مصير المتخرجين من تلك الامتحانات."الموسوي أعلن ذلك رسمياً خلال مؤتمرٍ صحفي،عُقِد في رئاسة الديوان، وجاء فيه: " بعد جهودٍ حثيثةٍ من قبل ديوان الوقف الشيعي، قررت اللجنة، أعتبار نتائج الطلبة الذين نجحوا من مرحلة الاعدادية، وانتظموا بالكليات، رسمية ولا خلاف عليها، شرط أن يكونوا قد تجاوزوا المرحلة الأولى في كلياتهم"، إمّا عن غير المستوفين لهذا الشرط، فذكر أ: " إنّ الطلبة الذين نجحوا ولم ينتظموا في الكليات، ستتمّ إعادة الامتحان لهم بمواد الوقف، لكن بإشراف وزارة التربية" ، وعن المشمولين حصرياً بهذا الحل: " إنّ هذا الحل يقتصرُ على طلبة المرحلة الاعدادية، إمّا المرحلة المتوسطة، فهم غير مشمولين بإعادة الامتحان، باعتبار إن مدارس الأوقاف للمرحلة المتوسطة المرتبطة بوزارة التربية، ليست دينية، حتى يتم تقويم وتكييف تلك الامتحانات بصورة قانونية، لكن اللجنة أعتبرت الناجحين من طلبة المرحلة المتوسطة مجتازين للامتحان التمهيدي الخاص بالامتحانات الخارجية لوزارة التربية، ويمكنهم اداء الامتحان الخارجي الوزاري، بدون اداء الامتحان التمهيدي لخاص بذلك" ، كذلك فإنّ الموسوي وفي معرض ردّه على سؤالٍ حول امكانية اجراء امتحانات خارجية جديدة من قبل الوقف الشيعي، كان قد علّق: " إنّ الخوض في مثل تلك التجربة، بحاجة الى تفكير ودراسة متكاملة، حتى نتجنب الاشكالات والمشاكل التي قد تعترضنا"، وخوفاً من التأويل، زاد رئيس الوقف: " إنّ التوصل لهذا الاتفاق، لايعني إن الامتحانات التي نظّمها الوقف ضعيفة وغير قانونية، لكن سوء فهم، حصل بين الجهات ذات العلاقة، حول تفسير القوانين الخاصة بذلك ، واوجد تلك القرارات التي أعلنتها اللجنة المكلّفة بإيجاد الحلول اللازمة لامتحانات الوقفين الخارجية".

محافظ ذي قار يؤكد دعم وزارة النفط لعمل الشركات المحلية التي تديرها شركات أجنبية

العراق اليوم/ ليث السراي

أثنّى محافظ ذي قار، قبل يومين، الجمعة : " حرص وزارة النفط على تطوير خبرات وقدرات الشركات النفطية المحلية من خلال مشاركتها في العمل، ضمن الحقول النفطية التي تديرها الشركات الأجنبية في المحافظة"، جاء ذلك ، خلال لقائه الوكيل الأقدم لوزارة النفط – فياض الموسوي، وافاد لسان المحافظ الرسمي – مكتبهُ الإعلامي بالمزيد :"بحث المحافظ مع وكيل وزارة النفط، آلية عمل الشركات النفطية الأجنبية العاملة في المحافظة، وامكانية تطوير خبرات الشركات المحلية في مجال الصناعة النفطية من خلال توفير فرص العمل المشترك مع الشركات الأجنبية"، وعن ردّ الوزارة : " إنّ وزارة النفط ، أكّدت دعمها للشركات النفطية المحلية ، وحرصها على تطوير قدراتها وخبراتها في المجال النفطي"، ولقد وجد المحافظ بأن هنالك " أهمية للنهوض بالصناعة النفطية، وتطوير حقول النفط في المحافظة من خلال استثمار جميع الخبرات والطاقات المتاحة"، وعن نتائج عملية، خرج بها المحافظ من لقائهِ هذا، نقرأ: " إنّ المباحثات مع الوكيل الأقدم لوزارة النفط، ركزت على التعجيل بحسم اجراءات إحالة مصفى نفط ذي قار، المدرج ضمن التراخيص النفطية على الشركات الاستثمارية، ليسهم في انعاش القطاع الاقتصادي في المحافظة، ويوفّر فرص العمل، للعاطلين "، مصدرنا وجد في ختام إفادته، ضرورة لأن يُذكّرنا بالتالي: " إنّ محافظ ذي قار – يحيى الناصري ، قد توجه الاربعاء – الـ ١٤ من الشهر الحالي الى العاصمة بغداد، لبحث جملة من القضايا المتعلقة بالقطاعات النفطية والنقل والمالية والخدمية، وقضايا أخرى مع الوزارات المعنية، فيما كان وزير النفط – عادل عبد المهدي، قد أعلن في الـ ٨ من حزيران الماضي، موافقة مجلس الوزراء على تشكيل شركة نفط ذي قار برأسمالٍ قدرهُ ثلاثة مليارات دينار،إمّا محافظة ذي قار، فقد أعلنت في الـ ٢٩ كانون الأول من ٢٠١٣ ، بلوغها سقف الإنتاج القانوني لتأسيس شركة نفط خاصة، بعد تجاوزا لإنتاج ١٥٠ ألف برميل يومياً، وتمتلك محافظة ذي قار (مركزها الناصرية – ٣٥٠ كم جنوب بغداد) احتياطاً نفطياً مؤكداً، يُقدّر بقرابة ٢٠ مليار برميل، ضمن خمسة حقول نفطية غير مستثمرة، أبرزها حقل الناصرية الكبير بمنطقة كطيعة (٣٠ كم شمالي غرب الناصرية) وكذلك حقل الرافدين (أبو عمود)، إضافة الى حقل صبه القريب من منطقة تل اللحم في جنوب غرب الناصرية، ويعود تاريخ إنتاج النفط في ذي قار إلى عام ٢٠٠٧ ، حيثُ تمّت المباشرة بالمرحلة الأولى من تطوير حقل نفط الناصرية مطلع العام المذكور، وبطاقة إنتاجية أوّلية تقدّر بـ ١٢ ألف برميل يومياً".

قيادة شرطة ميسان تضع خطة أمنية لشهر محرم الحرام

العراق اليوم/كريم حسن

أعلنت قيادة شرطة محافظة ميسان رسمياً، وضعها خطة أمنية خاصة بشهر محرم الحرام ،لتأمين الحماية للمواكب والحسينيات، بمشاركة جميع الدوائر الأمنية في المحافظة،وجاء ذلك الإعلان الرسمي، خلال ترأس قائد شرطة محافظة ميسان مؤتمراً أمنياً موسعاً، وبحضور رئيس لجنة الأمن و الدفاع في مجلس المحافظة – جواد كاظم الفرطوسي، و المستشار الأمني لمحافظ ميسان، وكبار ضباط مديرية الشرطة، وتشكيلات وزارة الداخلية.. المرور والدفاع المدني، وضباط أقسام مديرية شرطة ميسان، وديوان الوقف الشيعي، و الدوائر الخدمية في المحافظة، وتمّت مناقشة الخطة الأمنية التي أعدتها المديرية تفصيلياً.

قائد شرطة ميسان – علي حسين اللامي، كان له هذا الحديث معنا: " وضعت قيادة الشرطة ،خطة أمنية محكمة لحماية المواطنين خلال شهر محرم الحرام، بمشاركة الدوائر الأمنية التابعة لوزارة الداخلية"، وعن تفاصيل المؤتمر، فقد علّق اللامي: " إنّ الهدف من هذا المؤتمر، هو تطبيق مفردات الخطة الأمنية المنفذة، لحماية المواطنين، طيلة هذا الشهر"، وعن أهم جوانب خطة محرم – بحسب اللامي : " إنّ الخطة الأمنية، تركزت على الجانب الأستخباري، لمتابعة جميع التحركات المشبوهة"، وعن النشاطات اليومية التي ستضطلع بها مؤسسة المحافظة الأمنية، بشكلٍ يومي، نقرأ: " مسحٌ يومي سيتم للطرقات و الأماكن التي تقام فيها مجالس العزاء، وتفتيشها بشكلٍ دقيق"، ولقد نصح اللامي بـ : " بضرورة التعاون مع المواطنين، إنجاح خطة شهر محرم الحرام"، إمّا عن اهم مايجب أن يركز عليه ضباط الأقسام والمديريات، فقد وجد بأنّ هنالك " ضرورة متابعتهم لقواطعهم، وليكونوا على قرب من المنتسبين، لتعزيز اأ?جواء أمنية في المحافظة"، وعن دور المواطنين أيضاً: " هنالك ضرورة لتعاونهم مع الأجهزة الأمنية، لتطبيق مفردات الخطة"، وختم اللامي معنا، بالعودة الى التركيز على النشاطات الاستخباراتية: " إنّ الجهد الاستخباري، سيكون من أولويات تنفيذ الخطة الخاصة بهذا الشهر الفضيل".

وزير العمل يبحث مع حكومة نينوى المحلية شمول نازحي المحافظة بالقروض المُيسّرة

العراق اليوم/أسامة مثنى

بحث وزير العمل والشؤون الاجتماعية – محمد شياع السوداني مع محافظ نينوى – نوفل حمادي، واعضاء مجلس المحافظة " آلية شمول المستفيدين النازحين من المحافظة بالبحث الميداني والقروض المُيسّرة . "السوداني وخلال اللقاء الذي جرى يوم الخميس– الـ ١٥ من الشهر الحالي ، افاد الحكومة المحلية، بأنّ : "الوزارة تعملُ على تحديد المستفيدين النازحين من المحافظات الساخنة، بُغية شمولهم بالحماية الاجتماعية والمسح الميداني الذي تجريه الوزارة، مساواة ببقية المحافظات ، فضلاً عن منح قروض مُيسّرة ضمن ستراتيجية التخفيف من الفقر، لمن يرغب في إقامة مشاريع صغيرة، تساعدهم على النهوض بوضعهم المعيشي"، ونقرأ للوزير أيضاً بحسب لسانه الرسمي– إعلام الوزارة : ' إنّ هنالك مستفيدين، ما زالوا يخضعون لسيطرة العصابات الإرهابية، وهؤلاء لا يمكن منحهم الإعانة، كون المنح يتم وفق ضوابط أصولية، اعتمدتها الوزارة، منها البحث الميداني لتشخيص المستفيدين الحقيقيين"، وعن الاجراءات العملية للمُضي فيما تقدم : " إنّ الوزارة اتفقت مع ممثلي المحافظات الساخنة على ترويج معاملات الشمول للمستفيدين المتواجدين في المناطق التي تخضع لسيطرة الدولة، بعد مراجعتهم أقسام الحماية الأجتماعية في تلك المناطق"، وفيما يخصّ ملف التعيينات، نقرأ: " إنّ الوزارة سبق وإن أعلنت عن الدرجات الشاغرة والمستحدثة في هيئة الحماية الاجتماعية لمحافظة نينوى ،ضمن الاختصاصات المحددة من قبل هيئة الحماية الاجتماعية" ، وختم السوداني، بالحديث عن المعيار الذي تبنته اللجنة المركزية للتعيينات لقبول المتقدمين: " المهنية والكفاءة والخبرة".

مظهر محمد صالح يوصي المركزي باستمرار برنامجه التمويلي بعد استرداد القروض وأهمية دعم الشركات العامّة

العراق اليوم/ بغداد

أوصى مستشار رئيس الوزراء للشؤون المالية – مظهر محمد صالح، البنك المركزي العراقي بـ : "الاستمرار ببرنامجه، لتمويل قروض المشاريع المتوسطة و الصغيرة للمواطنين ،واقراضها مجدداً بعد استردادها"، وعن الداعي لذلك. . أي الأقراض مجدداً، نقرأ : " لتحفيز الدورة الاقتصادية"، وعن الممكنات من تطبيق هكذا برنامج ، قدّم صالح التصور التالي: " إنّ هذا البرنامج يمكنُ عدهُ نواة، لتأسيس صندوق دائم للتنمية، أو مصرف تنمية، تساهم فيه المنظمات الدولية مستقبلاً."

ويستمر صالح بإخراج أقتراحات أخرى في جعبته عن فقرات ممكن أن تكون في هكذا برنامج : " اقترح تخصيص جزء من قروض هذا البرنامج، لنحو ١٥٤ شركة عامّة، إذ يمكن لبعضها أن تستفيد من هذا القرض، وتصبحُ شركات رابحة، بعد تعزيزها بالتمويل والتكنولوجيا، لتحل مشاكلها، وتعطي دفعة مهمة للاقتصاد الوطني، سواء ضمن القطاع الصناعي أو الزراعي أو الإسكاني، و هذه الشركات لها موجودات معروفة، ولديها زهاء نصف المليون عامل" – إلّا إنّهُ لم يسمّها، ولقد وجد صالح إن لابدّ له من أن يؤشّر بأن أقتراحهُ ليس حصرياً للشركات ذات الجذس العام: " إنّ مقترحي هذا بغضّ النظر عن مصير ملكية هذه الشركات التي يجري تأهيلها، وإعادة تحديد نمط ملكيتها، بين أن تبقى عامّة أو تكون مختلطة أو مساهمة أو خصخصة بعضها"، و عن الركيزة المعلوماتية للقيام بهذا البرنامج – بحسب صالح، نقرأ: "ينبغي بناء قاعدة معلومات لكل المقترضين ضمن هذا البرنامج، بغضّ النظر عن المعلومات الموجودة في الجهاز المصرفي، واستخدام هذه المعلومات للرقابة والتدقيق، ومتابعة كل من يدخل في هذا البرنامج، ومحاسبته في حال عدم تحقيق المشروع الذي أخذ القرض على أساسه، لضمان كفاءة عالية في تحقيق أهداف البرنامج، ومنع ذهاب هذه الأموال لمضاربين بدل المنتجين الحقيقيين"، ولم يبخل صالح – نائب محافظ البنك المركزي الأسبق، بأنّ تعرض الى الترليونات الستة التي أطلقها البنك المركزي إلى السوق، حيثُ قيّم أجراء المركزي: " إنّهُ لكسر طوق فخ السيولة، وتنشيط الاقتصاد، وبما يعادل نحو ١٦% من الكتلة النقدية، وهذا يعني أن توجهات السياسة النقدية في البلاد، شهدت تحولاً في ظل ظروف الاقتصاد الوطني الذي يعيشُ كساداً في الوقت الحاضر، بعد أن دأبت السياسة النقدية في السنوات الماضية على التصدي للتضخم، وهي حالة من اللا استقرار، لكن الكساد والبطالة التي يعانيهما الاقتصاد العراقي أيضاً، هما حالة من اللا استقرار، فيجب على البنك المركزي أن يتصدى لمعكوسات التضخم الذي تصدى لهُ سابقاً"، ولم يفوّت صالح الفرصة ليقيّم لنا مايتوقعهُ من أثر لإطلاق قروض لصالح المشاريع الصغيرة والمتوسطة: " إنّ إطلاق ترليون واحد، لتمويل قروض المشاريع المتوسطة والصغيرة، عبر مصارف خاصة، يفترضُ أنها مصارف فاعلة، وتتميزُ بسجلٍ ائتماني وتمويلي مستقر، إجراءٌ مهم يمكنُ تطويره، كأداة لتشجيع المصارف الناجحة".

طريبيل العراق يعود الى الحياة

العراق اليوم/ الأنبار

أعلن صهيب الراوي – محافظ الانبار، الجمعة وبشكل رسمي، موافقة رئيس الحكومة الحالية – حيدر العبادي على "طلب حكومة الأنبار المحلية، بضرورة فتح منفذ طريبيل الحدودي، امام حركة المواطنين والبضائع، بعد تأمينها من الجانبين العراقي والأردني".

لسان المحافظ الرسمي، مكتبهُ الإعلامي، افاد : " طالب محافظ الأنبار، رئيس الوزراء – حيدر العبادي، بفتح منفذ طريبيل الحدودي امام حركة المواطنين والبضائع، للأهمية التي يمثلها المنفذ لمواطنيّ محافظتيّ الأنبار ونينوى ،وخاصة الحالات الطارئة"، وعن مدى الأمان المتوفر في المعبر: " أكّد الراوي، تأمين المنفذ بالكامل من قبل الجانبين العراقي والأردني، دون وجود لعصابات داعش الإرهابية"، وعمّا دعى المحافظ لهذا الأهتمام بفتح المعبر مرّة ثانية، نقل لسان المحافظ لنا هذا التفسير: " أشار الراوي في الكتاب الموجه لرئاسة الوزراء، إن عدداً كبيراً من العوائل، تضررت، باغلاق المنفذ، فضلاً عن البضائع التي مازالت مكدّسة في ميناء العقبة الأردني"، ونحيطُ القارىء علماً، بأنّ: " وزارة الداخلية قد أغلقت منفذ طريبيل الحدودي في ٢٠١٥/٥/٧، بعد معلومات عن تواجد لعصابات داعش الإرهابية على المنفذ".

دائرة المصب العام تنجز أعمال اكساء سداد المصب العام وأعمال السدة الترابية

العراق اليوم/ بغداد

انجزت وزارة الموارد المائية – دائرة المصب العام، أعمالها في اكساء سداد المصب العام في محافظة البصرة، وتضمن العمل اكساء السداد من المحطة ٠٠٠+١٣١ الى المحطة ٤٤+٤٠٠ بـ : "السبيس و الأسفلت"، وقد بلغت كلفة المشروع– بحسب إعلام الوزارة: " (٣,١٨٢) مليار دينار"، وأشّر لنا مصدرنا أيضاً وفي صعيدٍ وجد إنّ له صلة: " انجزت الدائرة عملها في تعديل وتسوية السدة الترابية المؤدية الى المصب العام في نفس المحافظة ،والاكساء بالأسفلت على طول الجانب الأيمن – الممر الثاني من شط البصرة، وقد بلغت كلفة المشروع أكثر من (٣٣١) مليون دينار".

شركة ادوية سامراء تباشر بتنفيذ المرحلة الثانية من مشروع انتاج المضادات الحياتية

العراق اليوم/ بغداد

باشرت الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية في سامراء – إحدى شركات وزارة الصناعة والمعادن ، تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع انتاج المضادات الحياتية، بجميع أصنافها الصيدلانية.

وافادت ايمان سالم من إعلام الوزارة، بتفصيلات أخرى، جاء فيها: " اوضح مدير عام الشركة – فلاح حسن صالح ، إن المشروع عبارة عن مصنعين منفصلين لانتاج كافة انواع المضادات الحياتية، مثل السيفالسبورينات والبنسلينات، إضافة الى الانتاج المعقم للسيفالو سبورين، حيثُ تصل حاجة العراق من الحقن المعقمة الى مايقارب الـ ٤٠ مليون فيال سنوياً"، وعن تفصيلات المشروع: " إنّ المشروع الذي يتكون من بنايتين أنشأ على مساحة من الأرض تقدّر بـ (١٠٠٠٠) متر مربع، وتبلغ مساحة المصنع الواحد مع الخدمات (٤٠٠٠) متر مربع"، وزادت سالم: " أعلن صالح، إنّ العمل منجز حالياً بنسبة ٤٠% ، كما و انجزت الشركة المناقصات الخاصة بمعدات المشروع الاستيرادية ،والتي سيتم تجهيزها بأشراف إحدى الشركات الالمانية، لافتاً الى أنها ماضية بتنفيذ أعمال المشروع، واكمال المتبقي منها، كالقواطع الداخلية والأعمال الخارجية – كلاليكوبون والقرميد والشوارع الخارجية، والإنارة و"بارك" وقوف السيارات"، وعن تقييم صالح للمشروع، نقلت سالم : " إنّ هذا المشروع يعتبرُ من المشاريع الستراتيجية المهمة للبلد، وذات المردود الاقتصادي الكبير، وسيسهمُ في إتاحة الفرصة للشركة، للتعاون مع شركاتٍ عالمية، تشترطُ قواعد G.M.P لانتاج CO-AMOXICLAV على شكل حبوب أو مُعلّقات".

أبرزها وزيرين ونعيم عبعوب

هيأة النزاهة تصدر أوامر قبض واستقدام بحقِ باقة منوّعة من مسؤولين كِبار

العراق اليوم/ خاص

أعلن رئيس هيأة النزاهة – حسن الياسري رسمياً، الخميس– الـ ١٥ من الشهر الحالي، صدور العديد من أوامر القبض والاستقدام ومنع السفر، بحقّ مسؤولين حكوميّين حاليّين وسابقين، وعن العمود الفقري القانوني لِما قامت بهِ الهيئة، نقرأ على لسان الياسري: " إنّ تلك الأوامر، جاءت بناءاً على الملفات التي عملت عليها الفرق الميدانية في هيأة النزاهة واحالتها إلى قضاء النزاهة."

الياسريّ وفي تصريحهِ الذي أورد لـ "العراق اليوم"، سمّى لنا بعضاً ممن صدرت بحقهم الاجراءات التي سبق ذِكرُها على لسانه: " صدر أمر استقدام بحقّ وزير الكهرباء الحالي قاسم الفهداوي، وأوامر قبض بحقّ أميني بغداد السابقين – (نعيم عبعوب) و (عبد الحسين المرشديّ)، فضلاً عن وزير الكهرباء السابق – كريم عفتان الجميليّ"، وأيضاً: " شملت أوامر القبض الصادرة عن قضاء النزاهة، عدداً من المديرين العامّين في وزارة الكهرباء وأمانة بغداد"، ووجد الياسري بأنّ لابدّ له من أن يؤشّر بأصابع الأ هتمام على " إنّ القضاء أصدر أوامر منع سفر، كلّ من شملتهم أوامر القبض والاستقدام"، ونبّه الياسريّ إلى أنّ " جميع هذه الأوامر، جاءت بناءاً على الملفات والقضايا التي أحالتها الهيأة إلى القضاء المختصّ بالنظر بقضايا النزاهة، وأنّها جزءٌ من نتاج عمل فرقها الميدانيّة في وزارة الكهرباء وأمانة بغداد"، بل ولمّح الياسري الى أننا من الممكن أن نتوقع المزيد : " إنّ فرق الهيأة مستمرةٌ في عملها"، وعن توقيت إعلان الهيئة ، فسّر الياسري: " إنّ إعلان الهيأة اليوم، يأتي متناغماً مع توجيهات المرجعيّة الدينيّة العليا التي طالبت بضرب رؤوس الفساد وقطع دابر المفسدين، وانسجاماً مع خطوات الحكومة الإصلاحيّة، الساعية لدرء مخاطر الفساد، وكبح جماح مرتكبيه ومطالب الشعب، وهو بمثابة رسالة واضحة لجميع من شكّك بأداء الهيأة وجديّتها في محاربة الفساد"، وختم الياسري حول هذه الفقرة: " يأتي كذلك في سياق الوفاء بالوعود التي قطعتها الهيأة على نفسها بإحالة الملفات، وقد كان ذلك في وقتٍ قياسي غير مسبوق، حيثُ استطاعت فرق الهيأة الميدانية أن تكمل تحقيقاتها في عشرات الملفات.. في أعقد ثلاثة مفاصل من مؤسسات الدولة، بسرعة قياسية ، استغرقت شهراً ونصف الشهر" – حسب قوله.

هيئة النزاهة
جمهورية العراق
Commission Of Integrity